

الأسد يقرر تسليم لحدود الموقوفين في سوريا لجنة قضائية - أمنية تبدأ إعداد الجداول

الحريري لـ «السفير»: نطف من العراق مقابل الغذاء

سحبت من التداول يوم امس، واحدة من الأوراق السياسية العالقة في ملف العلاقات اللبنانية - السورية المميزة، تلك المتعلقة بالموقوفين اللبنانيين في السجون السورية وكانت قد بدأت تشكل لدى بعض الفئات السياسية اللبنانية محورا مناهضا لسوريا على خلفية المطالبة بانسحاب الجيش السوري من لبنان.

ووفق المعلومات المتوافرة فإن اللجنة التي شكلها مجلس الوزراء لمتابعة هذه القضية، والتي تضم مدعي عام التمييز القاضي عدنان عضوم، مدير عام الامن العام اللواء الركن جميل السيد، مدير المخابرات العميد ريمون عازار ومدير عام قوى الامن الداخلي اللواء عيد الكريم ابراهيم، ستجتمع قبل ظهر اليوم لتنسيق العمل والخطوات الآيلة الى وضع جدول بأسماء الموقوفين واوضاعهم القضائية، يصار بعدها الى تحديد آلية تسلمهم من السلطات السورية.

وأكد مسؤول سوري لـ «السفير» مساء امس، ان الخطوة جاءت نتيجة حوار بناء عبر المؤسسات المخولة بذلك.

وفي هذا الإطار، قالت المعلومات، ان العدد النهائي غير محدد بعد وان هناك لائحة غير مكتملة كانت قد اعدت في القصر الجمهوري قبل فترة ومنها انطلق رئيس الجمهورية في مساعيه مع الرئيس بشار الأسد لانهاء هذه المسألة.

وكان قد أعلن في بيروت امس، انه وبناء على تداول سابق بين الرئيسين اللبناني والسوري، أكد الرئيس الأسد على تجاوب سوريا مع رغبة الرئيس لحدود لجنة إصدار

قرار يقضي بتسليم جميع الموقوفين اللبنانيين الى السلطات اللبنانية سواء الذين صدرت في حقهم أحكام عدلية او الذين لا يزالون قيد التحقيق، بحيث لا يبقى اي موقوف لبناني في سوريا.

وذكرت المعلومات الرسمية ان الاجهزة المختصة باشرت التدقيق في الأسماء المتداولة لدى جهات عدة، خصوصا بعدما تبين ان اسماء عدة متداولة ليست قيد التوقيف في سوريا وان بعضها فقد داخل لبنان خلال فترة الاحداث في ظروف مختلفة حسب المعلومات والوقائع المتوافرة لدى الاجهزة القضائية والامنية اللبنانية المختصة.

ومن المتوقع ان يجري تصنيف الموقوفين بحيث تتسلم الجهات القضائية ملفات الحكوميين منهم بجرائم عادية فيكملون فترة الاحكام في لبنان، ويطلق سراح البعض الآخر ممن أمضى فترة من الحكم عليه، وتراعى الاوضاع الصحية للبعض الآخر.

وقد لاقت هذه الخطوة ترحيبا سريعا من مجلس المطارنة الموارنة الذي كان مجتمعا امس فشكر في بيانه اثر الاجتماع «المبادرة التي قام بها الرئيس السوري بشار الاسد والتي ابلغها الى الرئيس اميل لحود» وأمل «ان تكون فاتحة خير لتسوية العلاقات بين البلدين على قواعد سليمة».

غير ان البيان لم ينس التذكير بأن مجلس المطارنة «ينتظر مع معظم الشعب اللبناني مصير المبادرة التي قام بها رئيس مجلس النواب نبيه بري في شأن تطبيق اتفاق الطائف لجهة إعادة انتشار الجيش السوري

في لبنان».

في غضون ذلك قرر مجلس الوزراء تكليف لجنة وزارية تضم الوزراء فؤاد السنيورة، بشارة مرهج، باسل فليحان وميشال فرعون السفر الى العراق اليوم للبحث مع المسؤولين العراقيين في العلاقات الاقتصادية بين البلدين وإمكانية إعادة ضخ النفط العراقي الى لبنان عبر سوريا.

وحول مهمة اللجنة قال رئيس مجلس الوزراء رفيق الحريري لـ «السفير» ليل امس «ان المفاوضات النفطية التي سيجريها الوفد الوزاري - الاقتصادي في العراق، ستكون في إطار اتفاقية الامم المتحدة المسماة «النفط مقابل الغذاء».

واضاف الحريري قوله «ان هذه الاتفاقية تحتل إمكانية ضخ النفط العراقي الى لبنان مقابل سلع معينة يؤمنها لبنان الى العراق مستفيدا من تسهيلات نفطية محددة بالنسبة للأسعار».

وفي هذا السياق يعقد في وزارة الطاقة والمياه اليوم اجتماعات عمل لثلاث لجان فنية لبنانية - سورية مشتركة هي: لجنة نقل خط النفط الخام من العراق الى لبنان مرورا بسوريا، لجنة نقل خط الغاز من سوريا الى لبنان ولجنة اتفاقية بيع الغاز السوري الى لبنان.

وتهدف الاجتماعات الى وضع آلية إعادة تشغيل خط النفط العراقي والكلفة المترتبة على تلزيم بناء خط تزويد لبنان بالغاز السوري ومسودة الاتفاق الخاص ببيع الغاز

(التمة ص ١٦)

الأسد يقرر تسليم لحدود الموقوفين

(تمة المنشور ص ١)

السوري الى لبنان، وفق ما جاء في الوكالة الوطنية للاعلام.

حمود الى دمشق

من جهته يغادر الى دمشق اليوم وزير الخارجية محمود حمود للمشاركة في اجتماعات لجنة المتابعة والتحرك المنبثقة عن القمة العربية الاستثنائية الاخيرة التي عقدت في القاهرة، وبناء على ما جرى الاتفاق عليه بين وزراء الخارجية العرب الذين كانوا قد اجتمعوا على هامش القمة الاسلامية التي عقدت في قطر.

ويتوقع ان تبحث اللجنة في مسألة الالتزامات المالية التي كانت اعلنت من قبل بعض الدول العربية (السعودية - الامارات - الكويت) بخصوص إنشاء صندوق لدعم الانتفاضة الفلسطينية وصندوق للمسجد الأقصى.

وردا على سؤال لـ «السمير» قال حمود

انه سيغتنم الفرصة للمطالبة بتنفيذ الالتزامات المالية القديمة المستحقة للبنان وهي التزامات باتت مطلوبة خصوصا بعد تحرير الجنوب لإعادة انماء المناطق المحررة.

وكان حمود قد علق على ما كشف في اسرائيل (راجع «السمير» يوم امس) من ان الحكومة الاسرائيلية طلبت من موفد الامين العام للامم المتحدة نشر مراقبين دوليين من قوات «الاندورف» في منطقة مزارع شبعا بالقول «ان مثل هذا الطلب يجب ان يتبلغه لبنان من الامم المتحدة وهذا لم يحصل بعد، وعندما يأتي الطلب ندرسه بتأن ونرى ابعاده ومراميها».

وكانت القوات الاسرائيلية قد واصلت يوم امس اعتداءاتها على المناطق المحيطة بمزارع شبعا، وافيد عن قصف مدفعي اسرائيلي متقطع تعرضت له الاودية والاحراج المحيطة بالمزارع فيما نفذت مروحيات اسرائيلية حملة تمشيط بنيوران رشاشاتها الثقيلة لتلك الاودية.